



الأداء المالي

نشرة خاصة تصدرها وزارة المالية عن الربع الثاني من عام 2024م

يوليو 2024م

(بيانات مبدئية)

حتى نهاية الربع الثاني 2024م



حتى نهاية الربع الثاني 2023م

82

متوسط سعر النفط (دولار أمريكي/برميل)

83

1,003

متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميًا)

1,061

3,362

صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع.)

3,257

مليون ريال عماني

6,197

الإيرادات

الإيرادات

6,342

5,806

الإنفاق

الإنفاق

5,686

391

الفائض

الفائض

656



%

الإنفاق

نسبة التغير

الإيرادات

(%2)

أكثر من
558
مليون ريال عماني

سداد مستحقات القطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي مكتملة الدورة المستندية.

أكثر من
558
مليون ريال عماني

إجمالي الدين العام بنهاية الربع الثاني من عام 2024م، مقارنة بـ 16.3 مليار ريال عماني بنهاية الربع الثاني من عام 2023م.

14.4
مليار ريال عماني

RO

RO

الإيرادات

شهدت الإيرادات العامة للدولة انخفاضاً بنحو (2%) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024م مسجلة نحو (6,197) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (6,342) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2023م؛ ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض صافي إيرادات الغاز والإيرادات الجارية.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية الربع الثاني)	2024م	2023م	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	3,362	3,257	3%
صافي إيرادات الغاز	943	1,115	(15%)
الإيرادات الجارية	1,882	1,962	(4%)
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	10	8	25%
إجمالي الإيرادات	6,197	6,342	(2%)

وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

01 صافي إيرادات النفط: ارتفع صافي إيرادات النفط حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024م بنسبة (3%) مسجلاً نحو (3,362) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (3,257) مليون ريال عماني حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023م. وبلغ متوسط سعر النفط المحقق نحو (82) دولار أمريكي للبرميل ومتوسط كمية إنتاج النفط نحو (1,003) ألف برميل يومياً؛ ويعزى ذلك إلى منهجية شركة طاقة عمان في تحصيل إيرادات النفط وإدارة السيولة النقدية.

02 صافي إيرادات الغاز: انخفض صافي إيرادات الغاز بنهاية الربع الثاني من عام 2024م بحوالي (15%) مسجلة نحو (943) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (1,115) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2023م؛ ويعزى ذلك إلى تغير منهجية تحصيل إيرادات الغاز.

03 الإيرادات الجارية: انخفضت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024م بنحو (80) مليون ريال عماني، إذ بلغت نحو (1,882) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (1,962) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2023م.

الإنفاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024م نحو (5,806) مليون ريال عماني، مرتفعًا بمقدار (120) مليون ريال عماني أي بنسبة (2%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2023م.

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية الربع الثاني)	2024م	2023م	نسبة التغير
المصروفات الجارية	4,065	4,078	-
المصروفات الإنمائية	502	383	31%
مساهمات ونفقات أخرى	1,088	775	40%
مصروفات قيد التسوية	150	450	(66)%
إجمالي الإنفاق	5,806	5,686	2%

وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

01 المصروفات الجارية: بلغت المصروفات الجارية للوزارات المدنية نحو (4,065) مليون ريال عماني منخفضةً بنحو (13) مليون ريال عماني مقارنةً بنحو (4,078) مليون ريال عماني بنهاية الربع الثاني من عام 2023م.

02 المصروفات الإنمائية: بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات و الوحدات المدنية الحكومية نحو (502) مليون ريال عماني، بنسبة صرف بلغت (56%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2024م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

03 المساهمات والنفقات الأخرى: بلغت جملة المساهمات والنفقات الأخرى نحو (1,088) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (40%)، مقارنةً بتسجيل (775) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2023م. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية. إذ بلغ دعم المنظومة ودعم قطاع الكهرباء والمنتجات النفطية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024م نحو (280) مليون ريال عماني و (259) مليون ريال عماني و (153) مليون ريال عماني على التوالي. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (200) مليون ريال عماني.

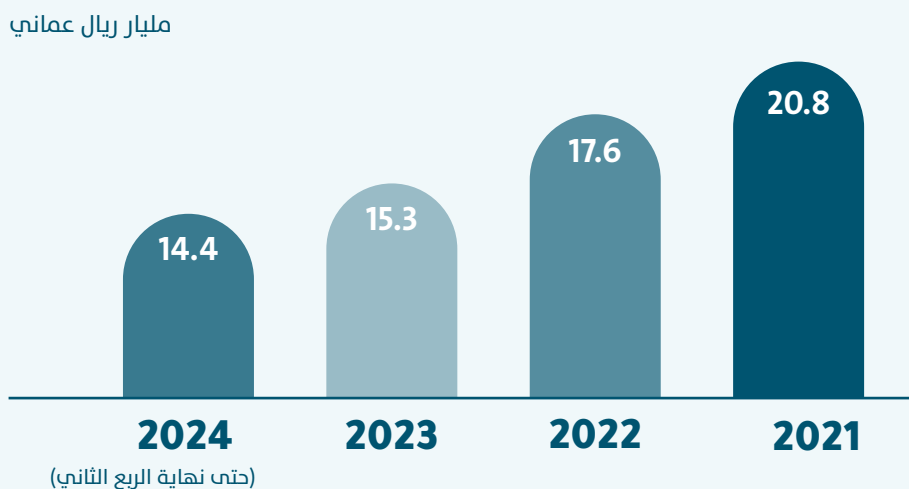
سداد مستحقات القطاع الخاص

سددت وزارة المالية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024م أكثر من (558) مليون ريال عُماني مستحقات مدفوعة للقطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي مكتملة الدورة المستندية.

سداد الدين العام

تمكنت الحكومة من سداد عدد من الالتزامات المالية خلال الربع الثاني من عام 2024م، ليبلغ حجم الدين العام نحو (14.4) مليار ريال عُماني بنهاية الربع الثاني 2024م، مقارنة بـ (16.3) مليار ريال عماني المسجل بنهاية الربع الثاني من عام 2023م.

يوضح الشكل أدناه انخفاض حجم الدين العام خلال الفترة (2021م - الربع الثاني من عام 2024م):



الاقتصاد العالمي

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في يوليو 2024م، إلى استقرار نمو الاقتصاد العالمي بنسبة (3.2%) خلال 2024م ليرتفع إلى (3.3%) في عام 2025م. وأشار الصندوق إلى أن التضخم في أسعار الخدمات أدى إلى تعقيد تنفيذ جهود الحد من التضخم العالمي؛ مما ترتب على ذلك صعوبة في عملية تطبيع السياسة النقدية. وبالتالي، زادت مخاطر التضخم العالمي، مما يزيد من احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول في سياق التوترات التجارية المتصاعدة وزيادة عدم اليقين بشأن السياسات.

أسواق النفط العالمية

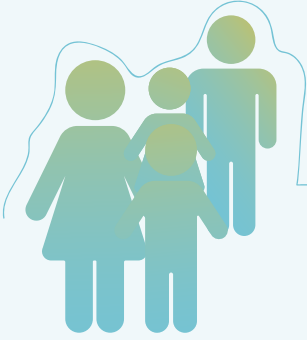
وفقاً لتقرير توقعات الطاقة قصير الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في يوليو 2024م، يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت الفوري في عام 2024م إلى (86.37) دولاراً أمريكياً للبرميل، في حين من المتوقع أن يصل متوسط سعر خام برنت الفوري إلى (88.38) دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2025م.

الاقتصاد المحلي

أشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الواردة في (النشرة الإحصائية الشهرية) الصادرة في يوليو 2024م، بأن الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الأول من عام 2024م بلغ نحو (9,537) مليون ريال عماني، مرتفعاً بنسبة (1.7%) مقارنة بتسجيل (9,373) مليون ريال عماني خلال الربع ذاته من العام الماضي.



تولي سلطنة عمان أهمية بالغة للحفاظ على مستوى جودة الخدمات الحكومية التي تقدمها في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والإسكان. ويعد الإنفاق الاجتماعي أحد الأهداف الرئيسية التي تُبنى عليها الميزانية العامة للدولة والذي يسهم في تحقيق أهداف محور الإنسان والمجتمع ضمن رؤية عُمان 2040، ويهدف هذا المحور إلى ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال استدامة خدمات الرفاه الاجتماعي وجودتها.



ما هو

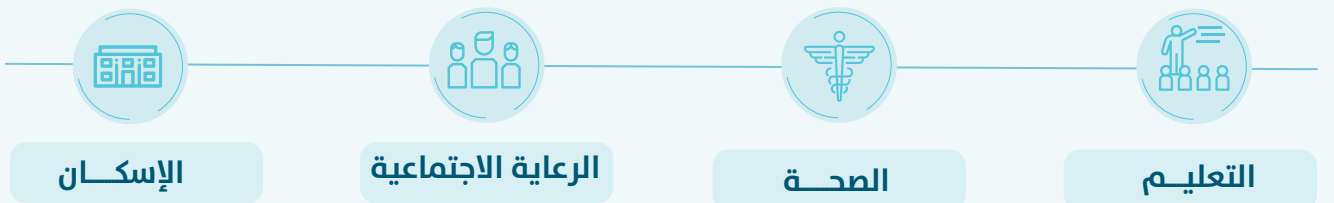
الإنفاق الاجتماعي

هو إجمالي المصروفات التي تنفقها الحكومة على القطاعات الاجتماعية كالمحة والتعليم والحماية الاجتماعية والإسكان.

أهدافه



جوانب الإنفاق الاجتماعي



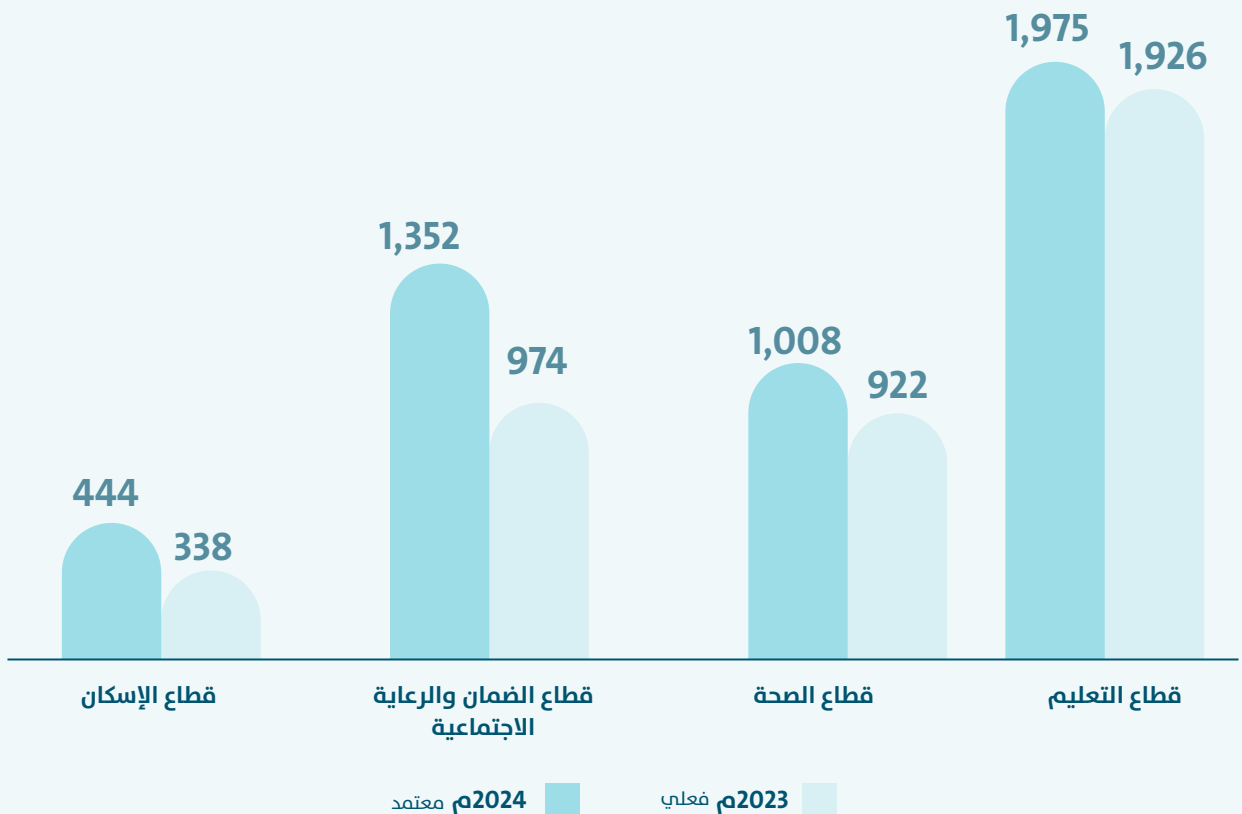
تطور الإنفاق الاجتماعي في سلطنة عمان

شكل الإنفاق الاجتماعي خلال السنوات القليلة الماضية نحو 32% - 41% من إجمالي الإنفاق العام، ويأتي قطاع التعليم في المرتبة الأولى إذ أنفقت الحكومة أكثر من 40% من إجمالي الإنفاق الاجتماعي على لقطاع التعليم، يليه قطاع الصحة بأكثر من 20%. وأولت الحكومة قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية اهتمامًا بالغًا، إذ بدأت في تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية منذ مطلع العام الحالي، وبلغ إجمالي المصروفات المقدرة لقطاع الضمان والرعاية الاجتماعية لعام 2024 حوالي (1,352) مليون ريال عُماني مرتفعاً بنحو (378) مليون ريال عماني مقارنة بالإنفاق الفعلي على ذات القطاع في عام 2023م.

إجمالي الإنفاق الاجتماعي (مليون ريال عماني)



الإنفاق الاجتماعي على القطاعات خلال عامي (2024-2023م) (مليون ريال عماني)



www.mof.gov.om